مقالة بعنوان : الحكمة في مواجهة التحديات التي تتعرض لها قوى الأمن الفلسطيني في ظل المرحلة الراهنة....

في ظل الحالة المعقدة والمتشـــعبة والعمل الإســـتثنائي لقوات الأمن الفلســـطيني الغير مســـبوقة، فإن أجهزة الأمن الفلسـطينية تتصـرف بحكمة وحنكة في مواجهة التحديات والمؤامرات التي تريد حكومة الإحتلال اليمينية الدفع بها نحو مواجهة مفتوحه، حيث يتمثل هدفها في ضـــرب قدراتها وإعادتها إلى التكوين الصـــفري بدل التطوير والاســـتمرار فيما حققته، بالرغم من تلك الظروف والتحديات إلا أن على قوى الامن واجبات والتزامات صـارمة بالضـبط والالتزام باللوائح والقوانين في تعامل قوات الأمن مع قضايا مفصلية داخلية على العديد من المستويات خاصة المستوى الأمني،

والمجتمع الفلسـطيني على المسـتوى الرسـمي والشـعبي في حالة احتقان بسـبب الوضـع الداخلي التي تمر به الأراضـي الفلسطينية في ظل ضغط سياسي وإقتصادي نتيجة سياسات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي لإغلاق كافة الآفاق أمام الشـعب الفلسـطيني، لتحقيق حقوقه المشـروعة بإقامة دولته المسـتقلة وعاصـمتها القدس الشـريف على أسـاس قرارات الشـــرعية الدولية، إن العلاقة بين رجل الأمن والمواطن في أي دولة في العالم تتراوح حســـب المراحل والأمزجة من الحاجة الأكيدة والماســة بالمســاعدة بعد أن يشـعر المواطن بأن حياته وممتلكاته مهددة بالخطر في حالة غياب الأمن والنظام والقانون،

غير أنه كلما بســط الأمن ســيطرته واســتقرت الأوضــاع والأحوال برزت إتهامات للأمن ولرجاله بأنهم يخنقون الأنفاس، ويحددون الحريات ويضيقون الحياة والاتهام غير المبرر بما هو أشد، واكثر من ذلك إنكار ما قدموه وما ويقدمون من جهد لأجل حياه آمنة للمواطن، فيتوجب على رجل الأمن الفلسـطيني أن يحرص كل الحرص بأن يظهر بالمظهر المطلوب منه فهو بالأساس ابن هذا المجتمع والأكثر حرصاً على تجسيد العلاقة مع المواطن، وهو ركن من أركان النجاح الأمني الذي من خلاله تحول المواطن إلى رجل أمن يؤدي دوراً هاماً في منظومة الأمن لتعزيز حالة الصـــمود على الأرض ومواجهة كافة الظواهر السلبية والدخيلة على قيم ونضالات الشعب الفلسطيني،

ما حدث ويحدث وســـيحدث من أحداث أهدافها ودوافعها يؤدي إلى الحديث عن ضـــرورة إعادة صـــياغة الدور الحقيقي للمواطن ولرجل الأمن وشكل علاقتهم في مثل هذه الظروف الدقيقة، والنظر إلى الأسـباب والمسـببات التي تعالج بها قضـية معينة أساسها النظام والقانون في لحظات حساسة وأليمة، لذا نحتاج إلى وقفة تأمل كبيرة عند التطرق إلى الارتباطات الوثيقة بين دلالات الأمن كســـلطة حافظة للقانون ولهيبة الدولة ومؤســـســـاتها وبين حاجات المجتمع المتجددة وغير المحددة التي يستغلها البعض للوصول الى وضع الأمور خارج سيطرة الأمن والقرار والرأي العام،

إن للحالة الأمنية قوانينها ولوائحها في الموازنة بكيفية تطبيق القانون من جهة وبين رضـــى المواطن من جهة أخرى، لا شـك بأن رجال الأمن الفلسـطيني يواجهون فتنة بغيضـة كبيرة تتمثل في الاعتداء عليهم وعلى مقراتهم، فمنهم من قدم سـنوات من العمر في الاعتقال والأســـر، ومنهم من دفع ويدفع الثمن بدمائهم ودماء أبناءهم، ومنهم من يعمل ليل نهار للحفاظ على الممتلكات العامة والخاصـة، ومنهم من يتعرض للتنمر المقصـود وغير المقصـود، ولكنهم منضـبطين في إدارة رسالتهم الوطنية والتزامهم بروح القانون والنظام والتعليمات الصادرة من جهات الاختصاص، فقد كانوا وما زالوا وسيبقون السند الحقيقي للشعب الفلسطيني دون النظر إلى الانتماء السياسي والحزبي في كافة المراحل التاريخية،

ولا يختلف اثنان في أن الأمن يعني تأمين الراحة العامة وحفظ النظام وحماية الأشـــخاص والممتلكات والحريات في إطار القانون والسـهر على تطبيق القوانين والأنظمة ، رغم ذلك فإن المسـاعي الحثيثة التي تقوم بها قوى الأمن بتطبيق المفهوم أعلاه وتنظيم العلاقة إلى شكلها الطبيعي، إلا أن الماكنة الاعلامية الظلامية والمقيتة ما زالت تترصد وتبحث كيف تتمكن من إستغلال أي حدث في حال قيام رجل الأمن بأي عمل فردي بقصد أو بغير قصد،

فقد اكتوى الشـعب الفلسـطيني من بعض الإعلاميين والمسـتغلين للأحداث أفراداً وأحزاباً لشـحن النفوس نحو مرحلة داكنة سوداء، واليوم نحتاج إلى البدء في العمل على ترميم ما حصل وعدم افساح المجال للتوسع بعدم السماح للمتربصين خارج وداخل حدود الوطن في زعزعة وحدة الموقف الفلســطيني المتناغم والمتجانس في مواجهة كافة التحديات والمؤامرات، والتصعيد المتواصل للاحتلال الاسرائيلي في كافة المحافظات الفلسطينية،

إن تعزيز الجبهة الداخلية من متطلبات الحفاظ على الأمن متعدد المسـتويات ويجب تعزيزه بترسـيخ مفاهيم السـلم الأهلي والأمن الاجتماعي الداخلي ومواجهة المؤامرات الخارجية، لقطع الطريق في تشـــويه العلاقة المترابطة المتماســـكة بين مكونات المجتمع بمختلف مسمياتهم ورجل الأمن، فالجميع على المستوى الرسمي بعد أي حادثة عرضية بدءً من (الرئيس، رئيس الوزراء، زير الداخلية، المحافظين، قادة الأمن ومكونات المجتمع المحلي بكل أطيافه وألوانه الســياســية) يؤكدون اسـتنكارهم وشـجبهم لأي حادث عرضـي بين أبناء الشـعب الواحد، ومجتمعون على قرار واحد وهوأمن وسـلامة وحياة المواطن الفلسطيني وممتلكاته التي هي خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو العبث به،

إن العمل على التطوير والتوازن والتنظيم للحالة القائمة مسـتمراً وبشـكل مسـتقر، بعيداً عن أي علاقة متشـنجة وإن كانت لحظية وردة فعل ليستقيم الحال وتتواصل الثقة رغم بعض الأعمال الفردية الخارجة غير المقصودة، فالاعتداء على حقوق المواطن أمر مستنكر ومرفوض ويشوه سمعة المؤسسة الأمنية، فكلاهما يرتبطان في هدف واحد وهو إزالة الاحتلال وإن تعددت وجهات النظر حول كيفية الوصول الى ذلك بين رجال الامن والمواطنين،

وهنا لا بد من ضـــرورة التعاون والتنســيق وتكثيف اللقاءات وعمل اجتماعات دورية بين رجال الأمن، لترســيخ التبادلية والعلاقة في نطاق مصلحة الوطن وسيادة القانون من جهة، ومن جهة أخرى مع المواطن واحترامه للقانون وتكريس احترام حقوق المواطن وحمايته وحق التعبير، وفق ما يقتضـيه القانون وما تقتضـيه الفترة الحالية من وضـع اسـتثنائي يفرضـه الاحتلال الاسرائيلي، ولأن الدولة تحتاج إلى تجسيد قوة القانون المنبثق من سيادة الشعب في هذه المرحلة الدقيقة وترسيخ مفاهيم السلم الأهلي وتعزيزه كهدف استراتيجي وأمن قومي، بحيث يصبح ولاء رجل الأمن والموطن لقيم الدولة ومؤسساتها،

وبالتالي لا بد لنا من طرح هذه الأفكار التوعوية لكل من له علاقة ســـواء كان رجل الامن أم المواطن فكلاهما على حد سواء أبناء قضية، وكلٌ يقدم أفضل ما لديه ولكن بطريقته، فرجل الامن يتعرض لكمية ضغط اكبر بكثير من التي يتعرض لها المواطن وعليه لا بد من فهم المرحله والإبتعاد عن الحرب النفســـية التي يتم بثها من الإحتلال وأدواته، وكل من هو معني بتصفية القضية بشتى الوسائل.

ملازم اول/ معتز جلال سليميه

دائرة المناهج والبحث العلمي

هيئة التدريب العسكري لقوى الأمن